دراسات
في العلوم السياسة

الاستراتيجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١٦
(مقاربة واقعية)

الاستاذ المساعد الدكتور
باسل محسن مهنا
جامعة الكوفة- كلية العلوم السياسية

المدرس المساعد
حيدر كريم كاظم

الاستراتيجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١٦
(مقاربة واقعية)

The Turkish strategy towards Syria after 2016
(a realistic approach)

الاستاذ المساعد الدكتور
باسل محسن مهنا
جامعة الكوفة- كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Basil Mohsin Muhanna
Political Science College / Kufa University
basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq

المدرس المساعد
حيدر كريم كاظم

Haider Karim Kadhem
com.gmail@haiderahaidree

ملخص البحث:

يعد موقع تركيا الجيوسياسي سلاحًا ذا حدين، فهي تقع في مفترق طرق يربط الشرق بالغرب، فضلًا عن قربها من مصادر الطاقة بالشرق الأوسط، وهذا يضع تركيا في موقع قوة مركزي. ومن جهة أخرى فإنها تقع أيضًا بالقرب من مناطق النزاعات الساخنة على الساحة الدولية التي تجعل البلاد تواجه تحديات أمنية متزايدة. لذلك فإن الأمن القومي التركي يتأثر بشكل مباشر بأوضاع دول الجوار الجغرافي، مثل: اكتساب أو خسارة قوى، أو تعرضها للغزو، أو فقدان السلطة المركزية، ولهذا تولي تركيا اهتمامًا بالغًا بحماية أمنها القومي، الذي يستلزم أحيانًا استخدام القوة العسكرية خارج نطاق حدودها من أجل حماية مصالحها الوطنية. ومن أجل أن تتغلب تركيا على انعدام الأمن، في جوارها الجغرافي، نتيجة الاحداث التي شهدتها سوريا والعراق في عام ٢٠١٤، المتمثلة في سيطرة "تنظيم داعش الارهابي" على عدد من المدن السورية والعراقية، حددت تركيا وضعها الجيوسياسي، وحلفائها وأعدائها المحتملين، وإعدت خارطة طريق فيما يتعلق بجوارها الجغرافي في ظل هذه الاحداث الجارية التي تشكل خطرًا على الأمن القومي التركي، لذا

إتخذت تركيا موقفًا قائمًا على الواقعية والفاعلية والردع العسكري، واتبعت خطة تمنع أي تحَد يواجهها لمعالجة المشاكل الناشئة عن انعدام الأمن على حدودها. وبناءً على ما سبق، وفي محاولة لاستدراك الموقف من التطورات الحاصلة، حسمت تركيا قرارها باستخدام القوة العسكرية تجاه الأوضاع في سوريا كآلية ضرورية وملحة بهدف حماية أمنها القومي وتحقيق أهداف سياستها الخارجية في ظل الظروف الإقليمية المضطربة، ويتجلى التدخل العسكري التركي في سوريا من خلال العمليات العسكرية التالية: (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام، درع الربيع). تعتمد الدراسة في مقاربتها لهذا الموضوع على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ تحولت الإستراتيجية التركية في السنوات القليلة الماضية من الاعتماد على القوة الناعمة والدبلوماسية إلى استخدام القوة الصلبة، وتشدد المدرسة الواقعية إجمالًا على النزعة الدائمة للصراع بين الدول، وتعتقد بأن سياسة القوة، وتعزيز القدرات، وعقد التحالفات؛ لزيادة قوة الدولة ومكانتها، هي ما يحقق أهدافها ويضمن أمنها ومصالحها القومية؛ لأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق بشأن توازن القوى، بينما يجبر هيكل النظام الدولي والإقليمي الدول على إيلاء اهتمام دقيق لهذا التوازن. بناءً على ذلك، تُظهر هذه الدراسة التغيرات التي دفعت تركيا باتجاه تبني مقاربة واقعية وتدخلها في سوريا.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية– النظرية الواقعية– القوة الصلبة – سياسة خارجية – تركيا– سورية

Abstract:

Turkey's geopolitical location is a double-edged sword, it is located at a crossroads linking east with west, as well as its closeness to the energy sources in the Middle East, this puts it in a central location of power. On the other hand, it is also located near hot spots of conflict on the international stage which has made it faces security challenges escalation. Therefore, the Turkish national security is directly affected by the conditions of its geographical neighboring countries, such as: its gaining or losing a power, or its being invaded, or losing its central authority. So Turkey pays a lot of attention to protect its national security which is sometimes required to use its military forces outside its boundaries in order to protect its national interests. Turkey is trying to overcome the issue of insecurity in its geographical neighborhood, which was come from the events that happened in Syria and Iraq in 2014, represented by "ISIS" control over a number of Syrian and

Shield). This subject study approach depends on the realist theory in international relations, as Turkish policy in the past few years has shifted from soft power and diplomacy to the use of hard power policy. the realist school generally stresses on a perpetual tendency to conflict between states, and believes that power policy, capacity building, and alliances will increase state power, positions, goals achievements, security guarantees and national interests, because chaos makes countries worry about the balance of power, while the structure of the international and regional system enforces countries to pay careful attention to this balance. So, this study shows the changes which has prompted Turkey to adopt a realistic approach and its intervention in Syria.

Keywords: Strategy-Realist Theory-Hard Power-foreign policy -Turkey-Syria

Iraqi cities, through Turkey determination for geopolitical situation, its allies and potential enemies. It plans for a road map with its geographical neighborhood currently which represents a threat to Turkish national security, therefore, Turkey takes a position based on realism, effectiveness, military deterrence, and follows a plan that prevents any challenge will face it, and handles arising problems over its boundaries insecurity. So the attempt to realize its position from these developments, Turkey has made its decision to use military forces towards the situation in Syria as a necessary and insistent mechanism to protect its national security and achieving its foreign policy objectives under a turbulent regional conditions. Turkish military intervention in Syria is manifested through these following military operations: (Euphrates

المقدمة:

يعد موقع تركيا الجيوسياسي سلاحًا ذا حدين، فهي تقع في مفترق طرق يربط الشرق بالغرب، فضلًا عن قربها من مصادر الطاقة بالشرق الأوسط، وهذا يضع تركيا في موقع قوة مركزي. ومن جهة أخرى فإنها تقع أيضًا بالقرب من مناطق النزاعات الساخنة على الساحة الدولية التي تجعل البلاد تواجه تحديات أمنية متزايدة[١]. لذلك فإن الأمن القومي التركي يتأثر بشكل مباشر بأوضاع دول الجوار الجغرافي، مثل: اكتساب أو خسارة قوى، أو تعرضها للغزو، أو فقدان السلطة المركزية[٢]، ولهذا تولي تركيا اهتمامًا بالغًا بحماية أمنها القومي، الذي يستلزم أحيانًا استخدام القوة العسكرية خارج نطاق حدودها من أجل حماية مصالحها الوطنية. ومن أجل أن تتغلب تركيا على انعدام الأمن، في جوارها الجغرافي، نتيجة الأحداث التي شهدتها سورية والعراق في عام ٢٠١٤، المتمثلة في سيطرة "تنظيم داعش الارهابي" على عدد من المدن السورية والعراقية، حددت تركيا وضعها

الجيوسياسي، وحلفائها وأعدائها المحتملين، وإتخذت تركيا موقفًا قائمًا على الواقعية والفاعلية والردع العسكري، واتبعت خطة تمنع أي تحَّد يواجهها لمعالجة المشاكل الناشئة عن انعدام الأمن على حدودها(٣).

أهمية الدراسة: تبحث الدراسة في إستراتيجية دولة إقليمية فاعلة في الساحة الإقليمية والدولية، مغ خلال دراسة التغير في الأستراتيجية التركية بعد عام ٢٠١٦، التي اعتمدت على وسائل القوة الصلبة والتدخل العسكري في سوريا.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة البحث في الإشكالية الآتية: إن الإستراتيجية التركية تجاه سوريا تغيرت، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦، ، فقد علمت حكومة حزب العدالة والتنمية على إعادة ترتيب إستراتيجيتها تجاه سورية، وبالاعتماد على وسائل القوة الرصبة.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة، أن الإستراتيجية التركية تجاه سورية، اتخذت سلوكاً مغايراً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، بتجاه سلوك تدخلي قائم على وسائل القوة الصلبة .

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، و وهو أسلوب من أساليب التفكير ينتقل فيه الباحث من الجزء إلى الكل. فضلاً عن الاعتماد على المدخل الوصفي.

المحور الأول: مفهوم القوة الصلبة في الإستراتيجية التركية

تعد القوة الصلبة أحد مقومات الدولة في تحقيق مصالحها، بل هي الوسيلة والأداة التي من خلالها تفرض الدولة مكانتها وهيبتها في إطار العلاقات الدولية التي تدور داخل فلك النظام الدولي.

تشكل القوة الصلبة أداة رئيسة لا غنى عنها لتحقيق أهداف الدولة الخارجية، قد يتقدم أو يتراجع إستخدامها بين الحين والآخر، بحسب المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالدولة، ولعل بلد إقليمي مثل تركيا بما يتمتع به من إمكانات وما يواجهه من متغيرات ولا سيما بعد ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، فرض على صانع القرار التركي إن يقوم بتغيير وسائله والانتقال من "القوة الناعمة" إلى "القوة الصلبة"، أو السعي إلى الموائمة بينهما وصولًا إلى توظيف القوة الذكية لتحقيق أهدافه(٤).

وتسعى أغلب الدول لإستخدام القوة لتحقيق مكانتها في النظام الإقليمي والدولي كفاعل رئيس، من خلال تطوير نفسها وتحديث قدراتها وإعداد إستراتيجيات سياسية واقتصادية وأمنية لتضمن بقائها واستقلالها بين القوى العالمية، لأن إمتلاك القوة يعد محور الإرتكاز في تحديد مجرى العلاقات الدولية، لكونها إحدى أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة في

تحقيق أهدافها ومصالحها، والوصول إلى غاياتها وأهدافها.

وانطلاقًا من ذلك، فإن تحقيق المصلحة القومية للدولة، يتطلب أن تمتلك الدولة قدرًا كبيرًا من القوة لكي تمكنها من بلوغ الغايات التي تسعى لتحقيقها وإدراكها، لذلك تصبح ثنائية (القوة – المصلحة)، هدفًا ووسيلة، وبالتالي لا يمكن تحقيق المصلحة بدون القوة، ولا يمكن أن تتحقق قوة الدولة دون امتلاكها للموارد التي تجلب هذه القوة، إذ يرتبط كلًا منهما بالآخر بروابط قوية، فمصلحة الدولة تقتضي أن تكون قادرة على حماية كيانها ووحدتها وسلامة أراضيها وأمنها وتحقيق جل أهدافها، ولن تتحقق تلك الغاية إلا بإمتلاك القوة التي تعد الأداة المثلى في تحقيق هذه الأهداف[٥].

أولًا– مفهوم "القوة الصلبة":

ارتبط مفهوم القوة بالنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تعتمد القوة كمحدد رئيس لفهم سلوك الدول، لأن فوضوية النظام الدولي تضع الدول أمام المعضلة الأمنية[٦]، فبحسب "جون ميرشيمار" أن الفوضى الدولية تشجع الدول على محاولة تعظيم قوتها من أجل التفوق على خصومها، لتحقيق أقصى مستوى من الأمن، لأن لا يمكن لأي دولة أن تكون متأكدة من عدم ظهور قوة تهددها، "الواقعية الهجومية". أو بحسب "كينيث والتز"، الحفاظ على وضعها الراهن الذي يضمن لها التوازن في القوة مع غيرها من الدول بالنظام الدولي "الواقعية الدفاعية". من خلال بناء تحالفات وتطوير آليات التعاون الدولي، من أجل زيادة قوة الدولة ومكانتها، وبالتالي القدرة على تحقيق أهدافها وضمان أمنها ومصالحها القومية[٧]، لذلك يرتبط هدف السياسة الخارجية عند "هانز مورغنثاو" بالقوة. ويرى الواقعيون بأن القوة وسيلة، بينما الغاية منها هي تحقيق الأمن والبقاء، فالدول تتصرف بطريقة عقلانية لحماية مصالحها الخاصة، لذلك تولي أهمية قصوى للقوة بإعتبارها الوسيلة التي تمكنها من تحقيق ذلك[٨].

تتالف "القوة الصلبة" من عناصر القوة المادية: ("العسكرية والاقتصادية")، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصةً القوة العسكرية كأساس لها بالإضافة للقوة الاقتصادية والسكان والموارد الطبيعية، وكلها عوامل للقوة الصلبة، بنظر المدرسة الواقعية.

تُعرف القوة الصلبة: على أنها إستخدام الوسائل العسكرية والإقتصادية للتأثير على سلوك أو مصالح الوحدات السياسية الآخرى. وهذا الشكل من أشكال السلطة السياسية غالبًا ما يكون عدوانيًا (إكراه)، وهو أكثر فاعلية عندما تفرضه وحدة سياسية على الآخرى تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية أقل[٩]. وفي هذا السياق نستطيع القول إن العوامل مثل الموقع الجيوسياسي، والقوة

الاقتصادية والقدرات العسكرية، هي نماذج ملموسة للقوة الصلبة، إذ يستفاد منها لتغير تصرفات الطرف الآخر. ومن ثم فإن "القوة الصلبة" تستند إلى ثنائية: (الجزرة والعصا- التحفيز والتهديد)[١٠].

ثانيًا- وسائل القوة الصلبة في الإستراتيجية التركية:

شكلت ما يسمى "ثورات الربيع العربي" في عام ٢٠١١، تحديًا حقيقيًا للإستراتيجية التركية وعائقًا أمام تطبيق مبدأ "صفر مشاكل" مع دول الجوار، خاصةً سوريا، بفعل تنامي نشاط "حزب العمال الكردستاني" و"تنظيم داعش الارهابي" في كل من سوريا والعراق، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن القومي التركي – حسب تقديرات تركيا – وهي العوامل التي شكلت انعطافة في انتقال تركيا إلى تفعيل أدوات (القوة الصلبة)، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، المتمثلة في المكانة الإقليمية وزعامة التغيير في الشرق الأوسط[١١].

ومنذ منتصف عام ٢٠١٢، ومع تدهور أوضاع الدول التي شهدت ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، وزيادة التدخلات والاحلاف في منطقة الشرق الأوسط، وجدت تركيا نفسها غير قادرة على الاستمرار في نهج القوة الناعمة وحدها ولا سيما بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا والتمدد الإيراني في المنطقة. بدأ أن تحقيق تركيا لأهدافها بالاعتماد على أدوات القوة الناعمة دون تفعيل خيارات القوة الصلبة "امرًا صعب المنال عمليًا"[١٢].

ونظرًا للتطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، التي حولت عمق تركيا الإستراتيجي لساحة صراعات دامية، جعلت من تركيا طرفًا في حالة الاستقطاب الأقليمي بسبب مواقفها المعلنة من ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، سيما الأزمة السورية [١٣]، مما جعلها مضطرة لمواجهة مشاكل جديدة تمثلت بالتحديات الأمنية على حدودها، وتدفق اللاجئين وتهريب الاسلحة، واصبحت سياسة تركيا الخارجية تركز على قضية اساسية تتمثل في خلق منطقة أمنة في شمال سوريا من أجل تحقيق أهداف ضرورية، وهي منع اكراد سوريا من بسط السيطرة على غرب نهر الفرات[١٤]. ونتيجة لكل هذه المتغيرات، صدرت عدة قراءات ودعوات في تركيا، ومن صفوف الحزب الحاكم والحكومة لإعادة تقييم ثم تقويم سياستها الخارجية[١٥]، فاتجهت تركيا نحو إستخدام إستراتيجية القوة الصلبة[١٦].

ومنذ منتصف عام ٢٠١٣، ظهرت بوادر تفعيل خيارات القوة الصلبة التركية وظهر هذا في عدد من النماذج مثل:

١- فرض العقوبات على سورية وتدريب وتجهيز المعارضة:

بدأت تركيا بحظر إستخدام أجوائها السيادية أمام الطيران الذي ينقل مساعدات عسكرية ولوجستية لصالح الحكومة السورية، واتخاذ جملة من العقوبات، لا سيما بعد دعم الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات العربية ضد سوريا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وهذه العقوبات هي: إيقاف بيع ونقل جميع أنواع المواد العسكرية للحكومة السورية، ومنع أي عملية دولية لنقل اسلحة إلى الحكومة السورية عبر الجو والمياه الإقليمية والأرضي التركية، تجميد الممتلكات المالية للحكومة السورية في تركيا، إيقاف عمليات الاقتراض المتبادل بين تركيا وسوريا، تعليق العمل باتفاقية تمويل بنك "إيكسيم" التركي الحكومي لمشاريع البنية التحتية في سوريا [١٧].

وفي إطار قوتها الصلبة، قدمت تركيا الدعم العسكري للمعارضة في سوريا، إذ أشار تقرير صادر عن "فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات"، أنها سمحت بإستخدام أراضيها كقناة لتوريد الأسلحة إلى "تنظيم داعش الارهابي" و"جبهة النصرة"،- إلا أن الحكومة التركية أنكرت ذلك رسمياً-، ثم قامت بتدريب وتسليح أكثر من (١٥) ألف من مقاتلي المعارضة على الأراضي التركية، وقد بدأت في هذا في نهاية آيار/ مايو ٢٠١٥[١٨]، كما أصحبت تركيا نقطة تجميع للمقاتلين المتوجهين إلى سوريا، والذين يتوافدون من مختلف الدول، وهم في الأغلب الأعم متطرفون يرتبطون بتنظيم القاعدة[١٩]. ويتضح من ذلك إن الرعاية العسكرية للمعارضة منذ بدايتها بما فيها مشروع البرنامج التدريبي وعمليات تسليح بعض فصائل المعارضة كانت تحولًا واضحًا نحو إستخدام أدوات القوة الصلبة من أجل إحداث التغيير في سوريا[٢٠].

٢- تطور قطاع الصناعات العسكرية التركية:

شهدت صناعة الدفاع التركية تطوراً نوعياً ونمواً في الإنتاج، وانتقلت من الاعتماد الخارجي في شراء الأسلحة، إلى صناعة أسلحتها بإمكانيات محلية الصنع، وهو ما أعطى تركيا هامشًا كبيرًا للمناورة والاعتماد على الذات، وكذلك قدرتها على إمداد حلفائها بها[٢١].

تعتبر الصناعة الدفاعية أداة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية، وقد تجلى ذلك بعد عام ٢٠١٦، وسعي تركيا لتكون دولة قوية ترعى مصالحها الخاصة، لاستعادة امجاد السلطنة العثمانية.

إذ عمل الرئيس أردوغان على تطوير الصناعات الدفاعية المحلية، في ظل مواقف الحليف الغربي المتناقضة، لهذا سعى أردوغان للاستفادة من القوى الدولية الآخرى في محاولة لموازنة العلاقات بين (الشرق – الغرب)، بعدما خذل الحليف الغربي تركيا أكثر من مرة، ووقف ضد

طموحات تركيا في تنويع مصادر التسليح، وتجلى ذلك في العقوبات الأخيرة التي فرضتها الولايات المتحدة على هيئة الصناعات الدفاعية التركية، وذلك يبرر شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية "S-400"[٢٢].

إطلقت تركيا عام ٢٠١٥، (٣٥٠) مشروعًا جديدًا في الصناعات الدفاعية، ليصل إجمالي تلك المشروعات إلى (٧٠٠)، مقابل (٦٢) مشروع فقط في عام ٢٠٠٢. وزادت ميزانية الصناعات الدفاعية (١١) ضعفًا، من (٥،٥) مليارات دولار إلى (٦٠) مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى (٧٥) مليار دولار مع تنفيذ مشروعات مستقبلية قيد التخطيط[٢٣].

وقد ارتفعت منتجات الصناعة العسكرية التركية لتصل إلى إنتاج أسلحة بقيمة (٤،٣) مليار دولار صدرت منها (١،٣) مليار دولار، وذلك بارتفاع نسبته (٣٥) في المئة مقارنة في عام ٢٠١٤، وقامت تركيا برفع قيمة صادراتها العسكرية إلى ما يقارب (٢) مليار دولار في عام ٢٠١٦، لتقفز من المرتبة الـ (١٥) إلى (١٠) عالميًا لجهة التصدير العسكري،"كما تحتل تركيا مركزًا متقدمًا عالميًا في إنتاج الطائرات المسيرة[٢٤]. وقد بلغ متوسط الانفاق العسكري أعلى معدلاته في عام ٢٠١٨[٢٥]، إذ وصل إلى ما يقارب (٢٢،٠٨) مليار دولار. وبهذا دخلت تركيا مجال المنافسة العالمية في المجال العسكري، إذ احتلت المرتبة التاسعة عالميًا نهاية عام ٢٠١٩ [٢٦]. وأكد وزير الدفاع التركي أن بلاده نجحت في زيادة نسبة إنتاجها المحلي من الأسلحة إلى (٧٥) في المئة من احتياجاتها. وتسعى تركيا إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص الصناعات الدفاعية بشكل كامل، مع مئوية تأسيس الجمهورية التركية عام ٢٠٢٣[٢٧].

٣- إنشاء القواعد العسكرية وتوقيع اتفاقيات التعاون الدفاعي:

شهدت السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة انعطافًا حادًا ومهمًا، تمثل في إنشاء عدد من القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط في عدة دول مثل: (قطر وسوريا والعراق وليبيا والسودان)، كما عقدت عدد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الدفاعي مع عدد الدول، بما يعيد التوازن الإقليمي ويضع تركيا على خارطة اللاعبين المؤثرين وفقًا لمكانتها وفق الرؤى الجيوبوليتيكية، وقد أستند هذا الحضور العسكري التركي إلى التطورات النوعية بصناعاتها العسكرية خلال السنوات الأخيرة.

ويبدو أن تركيا تتجه منذ ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، وربما قبل ذلك، إلى التخلي عمليًا عن شعارات "الاعتدال" و"صفر مشاكل" لصالح الزعامة الإقليمية و"الدولة المركز"، الأمر الذي ينطوي على احتمال بروز ديناميات وتجاذبات

جديدة في السياسات الإقليمية، قد تهدد العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط [٢٨]. وتدل العديد من المؤشرات على "تنامي الطموحات التركية" نحو زيادة القدرات العسكرية من أجل مزيد من التأثير في النظام الإقليمي والدولي[٢٩]. وقد تجلى ذلك بقيام تركيا بإضفاء الطابع الأمني على سياستها الخارجية من خلال الاستفادة من تنامي صناعاتها العسكرية الدفاعية[٣٠].

المحور الثاني: الإستراتيجية التركية تجاه سوريا

تتوافق الإستراتيجية التركية في "منطقة الشرق الأوسط" مع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. التي تركز على القوة والمصلحة وتعظيم القدارات المادية، بإستخدام وسائل القوة الصلبة وفي مقدمتها القوة العسكرية، إذ أن المصلحة هي المفهوم الجوهري للنظرية الواقعية، وهي تشكل الموضوع الرئيس الذي تدار من خلاله جميع التفاعلات في العلاقات الدولية[٣١]. وبالتالي تسعى الدولة إلى زيادة قوة ومكانتها، ليكون لها القدرة على تحقيق أهدافها وضمان أمنها ومصالحها القومية[٣٢]، لذلك يرتبط هدف السياسة الخارجية عند "هانز مورغنثاو" بالقوة. فالدول تتصرف بطريقة عقلانية لحماية مصالحها الخاصة، لذلك تولي أهمية قصوى للقوة بإعتبارها الوسيلة التي تمكنها من تحقيق ذلك[٣٣]. إذًا فالقوة العسكرية والمتمثلة في الحرب: هي الوسيلة الأكثر قسرًا لتحقيق أهداف الدولة، ويصفها (كلاوز فيتز) بأنها استمرارًا للسياسة بوسائل أخرى[٣٤].

لذا اعتمدت الدراسة في مقاربتها للإستراتيجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١٦، على النظرية "الواقعية"، التي ركزت على أهمية فهم السياسية الخارجية من خلال تفاعلات النظام الدولي، إذ يتزايد جنوح الدولة مع تعاظم قدراتها المادية والاقصادية والدفاعية، وأحياناً نتيجة عدم إستجابة التحالفات التي تنتمي إليها لحاجاتها الأمنية، في الوقت الذي تتعرض فيه لتهديدات متزايدة، أو يميل توازن القوى لمصلحة خصومها. فالواقعية الجديدة تضع الأمن فوق غيره من الأهداف الممكنة، فتكون إستراتيجية الدولة بناءً على ما تمليها عليها الاحتياجات الأمنية، ومكانتها في نظام توزان القوى، فهدف الواقعين الجدد تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن القومي[٣٥].

التدخل العسكري في سوريا:

أن الأزمة السورية هي أحد الأسباب الرئيسة في التحول الذي شهدته الإسترتيجية التركية لحماية الأمن القومي، ومحاولة تحديد وجود القوى الإقليمية المنافسة، إذ تسببت الأحداث المتلاحقة للأزمة السورية في زيادة التهديدات التي تواجه الأمن القومي التركي، لأن مخرجات الأزمة قد تهدد كيان تركيا وأراضيها مباشرة[٣٦]. إذ تتشارك

تركيا مع سوريا شريط حدودي طويل يبلغ ما يقارب (٨٢٢) كيلو متر، يبدأ من مدينة اللاذقية، وصولًا إلى مدينة الحسكة، مرورًا بمدن إدلب وحلب والرقة [٣٧]. أصبحت هذه الحدود بين البلدين مفتوحة على التهديدات بسبب سهولة اختراقها. فضلًا عن تهديد حزب "الاتحاد الديمقراطي الكردي"(PYD)، ووحدات حماية الشعب التابعة له والمرتبطة بحزب "العمال الكردستاني" في شمال سورية الذي يسعى إلى تحقيق الحكم الذاتي وتأسيس كيان مستقل في شمال سوريا في ظل ضعف السلطة المركزية السورية[٣٨]؛ مما ينعكس على اكراد تركيا ويدفعهم في نفس الاتجاه، أو أن تتحول هذه المنطقة الكردية إلى ملاذًا أمنًا لحزب العمال الكردستاني، ولا سيما بعد دعم النظام السوري له؛ مما يشكل ذلك تهديدًا لأمن ووحدة المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا[٣٩]. وخاصةً بعد أن سيطرة وحدات حماية الشعب الكردي على مدينة "منبج" وطرد تنظيم داعش منها، حينها رأت تركيا أنها أمام قوة ربما تمثل خطر أكبر من "تنظيم داعش" على أمنها القومي[٤٠].

حاولت تركيا منذ عام ٢٠١٢ التدخل في الأزمة السورية من خلال شركائها التقليديين الولايات المتحدة و"حلف الناتو"، في محاولة لمحاكاة تدخل التحالف الدولي في ليبيا. إلا إنها لم تتلق الدعم اللازم منهم في القتال ضد حزب الاتحاد الديمقراطي "وحدات حماية الشعب"؛ الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وحتى هذا الوقت كانت تركيا غير مستعدة للتدخل بشكل أحادي الجانب(٤١). وبالتالي كانت مقاربة سياسة الاحالة (The Buck Passing Policy)التي تحدث عنها منظري المدرسة الواقعية الجديدة، أمثال (ستيفن والت وجون ميرشايمر)، التي تشرح الطريقة التي تحاول بها الدولة المتورطة في مشاكل إقليمية أو دولية، البحث عن طرف آخر يتعامل مع التهديد الصاعد، وإذ ما فشلت هذه المقاربة، فأن هذه الدولة سوف تحاول التوازن ضد التهديد القائم، من خلال البحث عن حلفاء، أو من خلال بناء قدراتها الذاتية، وهو ماحدث فعلًا، إذ تدخلت تركيا عسكريًا في سوريا عام ٢٠١٦ (٤٢).

وجاء التغيير الجوهري في الإستراتيجية التركية من خلال توظيف القوة الصلبة والتدخلات العسكرية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز/ يوليو، إذ استغلت تركيا تبدل تحالفتها الداخلية والإقليمية والدولية[٤٣]، فقد كان للتقارب التركي – الروسي في إطار المواءمة الذكية والمنافسة المرنة دورًا مهمًا، خلق إستراتيجية جديدة تخدم أهداف تركيا في سورية، وضمن سكوت روسيا عن تدخل تركيا عسكريًا في سوريا من خلال عملية "درع الفرات"[٤٤]. وبناءً على ما سبق، وفي محاولة لاستدراك الموقف من

التطورات الحاصلة، حسمت تركيا قرارها باستخدام القوة العسكرية تجاه الأوضاع في سوريا كآلية ضرورية وملحة بهدف حماية أمنها القومي وتحقيق أهداف سياستها الخارجية في ظل الظروف الإقليمية المضطربة، وتتجلى الإسترتيجية التركية في سوريا من خلال العمليات العسكرية التالية: (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام، درع الربيع)[٤٥].

أولًا- عملية درع الفرات:

قامت تركيا بالتدخل العسكري البري المباشر في الأراضي السورية في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦، من خلال إطلاق عملية "درع الفرات"، بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي، وقوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا، وقد إعلنت تركيا أن العملية تهدف، لوضع حد للهجمات المتكررة على المناطق الحدودية مع سوريا من قبل حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي، وإنهاء سيطرت "تنظيم داعش" في شمال سوريا[٤٦]، ومن أجل منع القوات الكردية التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي (PYD)، من إقامة شريط حدودي كردي محاذًا للحدود التركية – السورية يربط شرق الفرات بغربها[٤٧]. وقد نتج عن هذه العملية سيطرة الجيش التركي وقوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا، على مناطق غرب الفرات، وهي: (مدينة جرابلس وريفها في الشرق، ومدينة اعزاز في الغرب، ومدينة الباب في الجنوب)، وهي المناطق التي لطالما طلبت تركيا بجعلها منطقة أمنة أو منطقة حظر جوي[٤٨].

على الصعيد السياسي، حققت عملية "درع الفرات" التي تمت عبر التنسيق التركي– الروسي في تطبيع العلاقات بين البلدين فيما يخص الأزمة السورية، أسفرت عن وساطة تركية – روسية، أدت إلى إعلان وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية وقوات المعارضة، وتطورت إلى مسار ثلاثي للمفاوضات بين (روسيا، وتركيا، وإيران)، في المؤتمر الدولي المنعقد في العاصمة الكازاخستانية "أستانا" بشأن تسوية الأزمة السورية، إذ وافق ممثلو المسار الثلاثي، والأمم المتحدة، والحكومة السورية، وفصائل المعارضة التي قبلت وقف إطلاق النار، على آلية لخفض التصعيد[٤٩].

على الصعيد العسكري، نجحت عملية "درع الفرات"، في تحرير مساحة تبلغ تقريبًا (٢٢٢٥) كيلو متر، من سيطرة "وحدات حماية الشعب الكردية"، و"تنظيم داعش الارهابي"، وكرست الوجود التركي عسكريًا على الأراضي السورية، إذ قام الجيش التركي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ بأنشاء (١٢) مركز مراقبة تركية في مدينة "إدلب" السورية، تنفيذًا لمحادثات "أستانا"[٥٠].

وبعد أنتهاء العملية صرح رئيس الوزراء الأسبق "بن علي يلدرم" "أن العملية كانت ناجحة وانتهت بتحقيق أهدافها وأنه من الممكن في المستقبل القيام بعمليات مماثلة، إذ كان هناك خطر يهدد الأمن التركي[٥١]. وهو ما حدث بالفعل على اثر مواجهات عسكرية متكررة بين "وحدات حماية الشعب الكردية" المتمركزة في عفرين والقوات التركية في مناطق درع الفرات، ما دفع بتركيا إلى حشد قواتها على الحدود مع سورية في إشارة إلى عملية عسكرية مرتقبة في عفرين والتي سميت بـ "غصن الزيتون"[٥٢].

ثانيًا- عملية غصن الزيتون:

إعلن الرئيس أردوغان في٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، عن إنطلاق عملية عسكرية في الأراضي السورية، استهدفت العملية السيطرة على البلدات والقرى العربية التي استولت عليها "وحدات حماية الشعب الكردية"، المحيطة بمدينة "عفرين" في شمال غرب سوريا، القريبة من الحدود التركية. تعتبر "وحدات حماية الشعب الكردية" من أكبر الفصائل المعارضة السورية، والتي تقوم الولايات المتحدة بتمويلها ماديًا وعسكريًا، من أجل مواجهة "تنظيم داعش"، وبعد أن إعلنت الولايات المتحدة تشكيل قوة من (٣٠) ألف جندي معظمهم من من الكرد السوريين، لحماية الحدود من أجل منع عودة "تنظيم داعش" للمنطقة[٥٣]، رأت تركيا أن تواجد "وحدات حماية الشعب الكردية" في عفرين يعد خطرًا على أمنها القومي[٥٤]. لذا صرحت "رئاسة الأركان التركية" أن العملية تجري في إطار حقوق تركيا النابعة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب، وحق الدفاع الشرعي عن النفس المشار إليه في المادة (٥١)[*] من إتفاقية الأمم المتحدة، مع احترام وحدة الأراضي السورية [٥٥]. تعد مدينة "عفرين" محطة ومعسكر لتدريب وتأهيل أفراد حزب العمال الكردستاني، وطريق إلى داخل تركيا وتحديدًا إلى معاقلهم في جبال "الأمانوس" في مدينة "هاتاي" التركية. وقد حققت عملية "غصن الزيتون" السيطرة الكاملة على مدينة "عفرين"، بعد (٥٨) يوم من إنطلاق العملية[٥٦].

ثالثًا- عملية نبع السلام:

بعد إعلان الرئيس الامريكي السابق "دونالد ترامب" في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، انسحاب القوات الأمريكية من مواقعها في شمال شرقي سوريا، أعلن أردوغان في٩ تشرين الأول/ أكتوبر، إنطلاق عملية "نبع السلام" في شرق الفرات[٥٧]. وقد بدأت تركيا عمليتها العسكرية الثالثة، بقصف جوي ومدفعي لبلدات (تل أبيض ورأس العين)، تبعه تدخل بري مباشر في نفس المناطق في اليوم التالي من قبل الجيش التركي وقوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا. وفي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت وزارة

الدفاع التركية سيطرتها على تل أبيض والطريق الدولي (إم٤)، والذي يربط مدينة الحسكة بمدن الرقة وحلب وصولاً للاذقية، في حين ظلت سيطرتها غير مكتملة في بلدة رأس العين. وبعد انسحاب (قوات سورية الديمقراطية) منها سيطر الجيش التركي وحلفاؤه على مدينة "رأس العين" كاملة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر[٥٨].

وتهدف تركيا من هذه العملية طرد (قوات سورية الديمقراطية) و"وحدات حماية الشعب" وإنشاء "منطقة آمنة" تمتد من نهر الفرات غربًا حيث مدينة "جرابلس"، حتى مدينة "المالكية" في أقصى شمال شرقي سورية، عند مثلث الحدود التركية العراقية السورية، بعمق يتراوح بين (٣٠ و٤٠) كيلو متر، وعلى امتداد يقدر بنحو (٤٦٠) كيلو متر[٥٩].

أن إنشاء (المنطقة الآمنة) يحقق لتركيا عدة أهداف هي:

١- إبعاد "وحدات حماية الشعب الكردية" على طول الشريط الحدودي السوري جنوب تركيا، بما ينهي محاولاتهم في إنشاء حكم ذاتي أو دولة مستقلة، والقضاء على التهديدات التي تطال البلدات التركية انطلاقاً من الشمال السوري.

٢- تخطط تركيا لتوطين اللاجئين السوريين فيها، إذ يقدر اللاجئين عدد اللاجئين في تركيا ما يقارب (٣،٥) مليون لاجئ. فقد أعلن نائب الرئيس التركي "فؤاد أوكتاي" عن تخطيط تركيا لتأمين عودة نحو مليوني لاجئ سوري إلى "المنطقة الآمنة"، مشيراً لعودة (٣٦٠) ألف لاجئ طواعيةً لمنطقتي درع الفرات وغصن الزيتون[٦٠].

انتهت العملية بعد أن طلبت الولايات المتحدة من حلفائها الأكراد الانسحاب إلى ما وراء المنطقة المستهدفة. ونجحت تركيا في إخراج القوى المعادية لها من مدينتي (تل أبيض وعين العرب كوباني) تحديدًا، وهما من أهم المناطق المتاخمة للحدود التركية، التي كانت تنطلق منها هجمات حزب العمال الكردستاني تجاه البلدات التركية القريبة منها[٦١].

رابعًا- عملية درع الربيع:

أطلقت تركيا في ١ آذار/ مارس ٢٠٢٠، عملية "درع الربيع" في مدينة "إدلب" شمال غربي سوريا، جاءت العملية بعد أسابيع من التحشيد العسكري التركي في محيط المدينة السورية، أو ما تبقى منها تحت سيطرة (قوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا)، بعد أسابيع من تقدم قوات الحكومة السورية والفصائل المرتبطة بها، فيما يُعرف منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، بمنطقة "خفض التصعيد" الذي تم التوصل إليه في أيار/ مايو ٢٠١٧، تنفيذًا لمسار "أستانا – سوشتي". وقد ضمت منطقة عدم التصعيد التي تشارك تركيا في الإشراف عليها معظم مدينة

إدلب، وأجزاء من ريف حماة الشمالي وريف حلب الجنوبي- الغربي. أتهمت روسيا تركيا بالإخفاق في الوفاء بتعهداتها في إدلب، سيما من جهة تأمين طريقي (إم٤) و(إم٥) الضروريين لإنعاش اقتصاد الشمال السوري الغربي. كما أن تركيا تتهم الحكومة السورية والفصائل المرتبطة بها، إضافة إلى القوات الروسية الجوية، بالإخفاق في الوفاء بتعهداتها في وقف إطلاق النار، واستمرت في استهداف مواقع قوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا[٦٢].

وتخشى تركيا من أن خسارة إدلب قد تؤدي إلى مطالبة سورية – روسية بإخلاء المناطق التي تخضع لإدارة تركية مباشرة في (الباب وجرابلس وعفرين وشرق الفرات)، مما سيؤدي إلى تهديد مباشر للأمن القومي التركي، طالما ظلت سوريا ساحة نزاع وظلت الجماعات المسلحة المرتبطة بحزب العمال الكردستاني نشطة في أكثر من منطقة سورية.

بعد استهداف مراكز مراقبة القوات التركية بهجوم قتل فيها (٣٦) جنديًا، أعلن وزير الدفاع التركي، "خلوصي آكار" إطلاق العملية هو انتقامًا لخسائر تركيا الفادحة، وتأمين نقاط المراقبة التركية، والحفاظ على الوحدات التركية في إدلب، وإجبار الحكومة السورية على احترام اتفاق "سوتشي" وإعادة قواته إلى ما خلف خطوط منطقة عدم التصعيد[٦٣].

بدأت العملية واستهدفت القوات التركية خلال الأيام الأولى مقاتلات الحكومة السورية، وأنظمتها الدفاعية والمدافع والدبابات، وأخرجت عدداً من مطاراتها العسكرية من الخدمة، وأسهم ذلك في تقدم قوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا في أكثر من جبهة قتال نشطة، بما في ذلك جبل الزاوية، وجنوب إدلب، وريف حلب. انتهت العملية في ٥ آذار/ مارس ٢٠٢٠، بعد عقد قمة جمعت بين الرئيسين (أردوغان وبوتين)، تم خلالها مناقشة التطورات في منطقة إدلب، وتوصل الطرفان إلى اتفاق أُعلن عنه وزيرا خارجية البلدين في مؤتمر صحفي مشترك، على ثلاث نقاط رئيسة:

١- وقف إطلاق النار ابتداءً من منتصف ليلة ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

٢- إنشاء ممر آمن على طول الطريق الدولية حلب – اللاذقية (إم٤)، بعمق (٦) كيلومتر شمال الطريق ومثلها جنوبه.

٣- الاتفاق على بدء تسيير دوريات مشتركة روسية – تركية على الطريق الدولية من بلدة الترنبة (الواقعة غرب سراقب)، وصولًا إلى بلدة عين حور (الواقعة في ريف اللاذقية) بحلول ١٥ آذار/ مارس [٦٤].

الخاتمة:

شهدت الإستراتيجية التركية منذ عام ٢٠١٦، تغيراً جوهرياً في سلوكها وتحول في أدواتها من استخدام القوة الناعمة الى القوة الصلبة، إذ يعود التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا لسببين رئيسين هما: الأول، أن تركيا تنظر إلى مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي اخشي بإنشاء حكم ذاتي على حدودها الجنوبية أنه خطراً على أمنها القومي باعتبار أن هذا المشروع سيكون حاجزاً جغرافياً وسياسياً بين تركيا من جهة وسوريا والعالم العربي من جهة أخرى، كما أنه سيكون في الغالب كيان معادي لتركيا في سياستها الخارجية، أما الثاني فهو يكمن في التواجد العسكري الدولي في سوريا (الروسي و الإيراني) وحلفائيهم من جهة، والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من جهة أخرى، وما يمكن أن يحمله هذا التواجد من سيناريوهات التقسيم التي قد تتأثر تركيا به على الامدى المتوسط والبعيد.

الهوامش:

(1) Murat Yeşiltaş and Ferhat Pirinççi, *Küresel Dönüşüm Sürecinde Türkiye'nin Büyük Stratejisi*, İstanbul: SETA, 2020, p. 63.

2(2) Haluk Özdemir, "Tasarlanmış ve Beliren Üst Stratejiler: Türkiye ve Diğer Orta Büyüklükteki Devletler için Alternatifler," in Ali Karaosmanoğlu and Ersel Aydınlı (eds.), Strateji Düşüncesi: Kuram, Paradoks, Uygulama, İstanbul: Bilgi Üniversitesi Yayınları, 2020, p. 43.

(3) İlyas Topsakal, "Tarihi Süreçte Türkiye Rusya İlişkileri," Türkiyat Araştırmaları Dergisi, Vol. 3, (No. 2), 2020, p. 33-34.

(٤) علي جلال عبد الله معوض، تغير الأدوار الإقليمية وتآكل القوة الناعمة لحكومة العدالة والتنمية التركية ٢٠٠٣-٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٣٢.

(٥) علي عودة العقابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤.

(٦) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٣٣.

(٧) عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠، ص٢.

(٨) جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الإمارات لإبحاث الخليج، أبو ظبي ، ٢٠٠٤، ص ٢٣٩.

(9) J. Wilson, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications, 2008, p 114-115.

(١٠) عبد الله يغين، القوة الصلبة والناعمة لإيران، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، إسطنبول، العدد (٥/٢)، صيف ٢٠١٦، ص ٧٨.

(١١) أحمد مشعان نجم، السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٨)، ٢٠١٨، ص ١٤٨.

(١٢) أحمد سعيد نوفل واخرون، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط: الاردن ، العدد (١٢)، ٢٠١٦، ص٦-٧.

(١٣) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا والثورات العربية: تونس و مصر وليبيا، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد١٠، العدد٣٣، ٢٠١٤،ص ١٣.

(١٤) عماد يوسف قدورة، مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المرجعات والاتجاهات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص١٢.

(١٥) سعيد الحاج، سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، آذار/ مارس ٢٠١٦، ص ٨.

(١٦) لقمان عمر محمود النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(١٧) أحمد مشعان أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٤.

(١٨) علي زياد العلي، تركيا وعقيدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط: رؤية تحليلية في الوسائل التوجهات، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

(١٩) محمد نور الدين، تركيا وسوريا: من تصفير المشكلات الى تصفير الثقة، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية،٢٠١١، ص ٢١٦.

(٢٠) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٢١) بيبرس جان، أردوغان: تركيا في صدارة الدول المصنعة للمسيرات والسفن الحربية، الأناضول، ص١، تاريخ النشر٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١، تاريخ المشاهدة: ٥ مارس/ آذار٢٠٢٢، مصدر متاح على الرابط الآتي:
https://bit.ly/32jOAOp .

(٢٢) الجزيرة نت، الصناعات العسكرية التركية.. كيف تحّولت أنقرة من دولة مرتهنة للاستيراد إلى قوة دولية صاعدة، ص١-٢، تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٢/١٧، تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/١/١٦، مصدر متاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/news/.

(٢٣) بيبرس جان، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٢٤) حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات: تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى (أيام)، ٢٠٢١، ص ١٠.

(25) Trands Econmics, "Turkey Military Expenditure", 1/8/2020 , accessed on 12/5/2022, at: https://tradingeconomics.com/turkey/military-expenditure.

(26) GFB Strength in Numbers, "2019 Military Strength Ranking", accessed on 12/5/2022, at: https://www.com globalfirepower.com/countries-listing.asp.

(٢٧) حسن الشاغل، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٢٨) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٢٩) أحمد ذياب محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

(30) Ezgi Yazici, Turkey's Defense Industry Transforms Its Outreach to Africa, Institute for the Study of War, 2021,p1.

(٣١) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العالقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر، ٢٠١٠، ص ٨٥-٨٦.

(٣٢) عبيد الحليمي، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٣٣) جون بيلس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٣٤) كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، الهيثمالأيوبي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨، ص ٢٣.

(٣٥) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٣٦) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٣٧) فريدة حموم، التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٣)، آذار ٢٠١٨، ص ٤.

(38) Murat Aslan ve diğerleri, Turkey's Geopolitical Landscape in 2020, Edited by Murat Yeşiltaş, SETA SECURITY RADAR, İstanbu,2020,p 55.

(٣٩) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨، ٢١.

(٤٠) كولن كول، الصدام الأمريكي- التركي في سوريا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العدد (١٢)، ٢٠١٧، ص ١١٧.

(41) Murat Yeşiltaş and Ferhat Pirinççi,bahsi geçen kaynak, p. 78.

(٤٢) نقلاً عن، جلال خشيب، جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية تجاه "بلدان الربيع العربي" الواقعية في مواجهة التصورات البنائية والمعيارية، مركز إدراك للدرسات والاستشارات، سوريا، أكتوبر ، ص ٢٣.

(٤٣) أوزغور تفكجي، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، مجلة رؤية تركية، اسطنبول، العدد (١/٧)، ربيع ٢٠١٨، ص ٢٠.

(٤٤) ألبرن كورشاد زنكين، وإلياس توبساكال، ألبرن كورشاد زنكين وإلياس تبوساكال، تقاطع العلاقات التركية الروسية :المواءمة الذكية والتنافس المرن، مجلة رؤية تركية، إسطنبول، العدد (١١/١)، شتاء ٢٠٢٠، ص ١١١.

(٤٥) أحمد يوسف كيطان، الرؤية الاستراتيجية التركية تجاه الصراع السوري: اهداف ثابتة واولويات متغيرة، تحليل سياسات، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ايلول ٢٠٢٠، ص ٦.

(٤٦) أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٤٧) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٤٨) سفيان مخنف، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دارسة حالة سوريا (٢٠١١- ٢٠١٨)، مجلة مدارات سياسية، العدد (٥)، جوان ٢٠١٨، ص ٣٧- ٣٨.

(٤٩) محمود حمدي، مسارات التفاوض إشكاليات التسوية في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٨)، نيسان/ أبريل ٢٠١٧، ص ١٥٤- ١٥٥.

(50) Murat Aslan ve diğerleri, op.cit, p.14.

(٥١) محمد زهير عبد الكريم، تأثير المتغيير الكردي في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١١، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (٤٦)، تشرين الأول ٢٠٢٠، ص ٢٧٢.

(٥٢) سفيان مخنف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٥٣) نادية سعد الدين، " التدخل في شمال سوريا وإستراتيجية تركيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢١٢)، نيسان/ أبريل ٢٠١٨، ص ١٦٦.

(٥٤) أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(*) أشار ميثاق الأمم المتحدة حالة الدفاع الشرعي في المادة (٥١) منه، وجاء فيها: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالًا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق- من الحق

في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه". للمزيد ينظر:عثمان يحيى أحمد أبو مسامح و عمران يحيى أحمد أبو مسامح، عملية "نبع السلام " العسكرية التركية في شمال سوريا في ضوء أحكام القانون الدولي العام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، جنافي ٢٠٢١، ص ١٨.

(٥٥) فريدة حموم، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٥٦) أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(57) Murat Aslan ve diğerleri, op.cit, p.55.

(٥٨) طارق دياب، نبع السلام قراءة في التفاهمات والتداعيات، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، ص ٢- ٣.

(59) Murat Aslan ve diğerleri, op.cit, p.53.

(٦٠) طارق دياب، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(61) Murat Aslan ve diğerleri, op.cit, p.53.

(62) Soner Cagaptay, Turkey vs. the YPG: What's Next? Nov 16, 2021, accessed on 18/5/2022, at: https://www.washingtoninstitute.org/.

(٦٣) تقدير موقف، "درع الربيع": معركة الحفاظ على الدور التركي في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، ٤ مارس/ آذار ٢٠٢٠، ص ٢-٣-٤.

(٦٤) السورية، إدلب بعد عام من "درع الربيع": حدود سوتشي لم ترسم بعد، تاريخ النشر ٢٠٢١/٢/٢٧، تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٥/١٦، مصدر متاح على الرابط التالي: https://www.alsouria.net/.

المصادر:

1- Abdel Nasser Jandali, Theorizing in International Relations between Interpretive Trends and Formative Theories, Algeria: Dar Al-Khaldounia for Publishing and Distribution, 2007.

2- Obaid Al-Halimi, The Development of the Concept of Power in Contemporary International Relations, Arab Democratic Center, Berlin, June 23, 2020

3- John Bales and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Emirates Gulf Research Center, Abu Dhabi, 2004, p. 239.

4- Abdullah Yagin, Iran's Hard and Soft Power, Turkish Vision Magazine, Center for Political, Economic and Social Studies (STA), Istanbul, Issue (2/5), Summer 2016

5- Ahmed Mishaan Negm, Turkish foreign policy between soft power and hard power, Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue (58), 2018

6- Ahmed Saeed Nofal and others, the Turkish foreign policy crisis and its impact on Arab-Turkish relations and Turkey's regional role, Center for Middle East Studies: Jordan, Issue (12), 2016.

7- Luqman Omar Mahmoud Al-Nuaimi, Turkey and the Arab Revolutions: Tunisia, Egypt and Libya, Journal of Regional Studies, University of Mosul, Volume 10, Issue 33, 2014.

8- Imad Youssef Qaddoura, The Issue of Change in Turkish Foreign Policy: References and Trends, Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2016.

9- Saeed Al-Hajj, Determinants of Turkish Foreign Policy towards Syria, Edarak Center for Studies and Consultations, March 2016

10- Ali Ziad Al-Ali, Turkey and the doctrine of strategic leadership in the Middle East: an analytical vision of means and directions, Cairo: Arab Knowledge Bureau, 2019.

11- Muhammad Nour al-Din, Turkey and Syria: From Zero Problems to Zero Trust, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011.

12- Hassan Al-Shaghel, How Turkey Changed in Five Years: The Development of Turkish Military Industries in the Period 2014-2020, Anatolia Center for Near Eastern Studies (Ayyam), 2021

13- Abdul Qadir Muhammad Fahmy, Partial and Macro Theories in International Relations, Amman: Al-Shorouk Publishing House, 2010.

14- Carl von Clausewitz, The Brief in War, translated by: Akram Diri, Al-Haitham Al-Ayyubi, Beirut, Arab Foundation for Studies and Publishing, 1988.

15- Farida Hamoum, Turkish military intervention in Syria: resorting to military force in international relations, Political Trends Magazine, Arab Democratic Center, Berlin, Issue (3), March 2018

16- J. Wilson, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications, 2008

17- Ezgi Yazici, Turkey's Defense Industry Transforms Its Outreach to Africa, Institute for the Study of War, 2021

18- Murat Aslan ve diğerleri, Turkey's Geopolitical Landscape in 2020, Edited by Murat Yeşiltaş, SETA SECURITY RADAR, İstanbu,2020

19- Colin Cole, The American-Turkish Clash in Syria, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, Issue (12), 2017

20- Quoted by Jalal Khashib, The Dialectic of Values and Interests in Turkish Foreign Policy towards the Realistic "Arab

Spring Countries" in the Face of Structural and Normative Perceptions, Edraak Center for Studies and Consultations, Syria, October

21- Ozgur Tafakji, Turkish-Russian relations and the bilateral dilemma of cooperation and crises, Turkish Vision Magazine, Istanbul, Issue (7/1), Spring 2018

22- Alpern Kurshad Zengin and Ilyas Topsakal, Alpern Kursad Zengin and Ilyas Topsakal, The Intersection of Turkish-Russian Relations: Smart Alignment and Flexible Competition, Turkish Vision Magazine, Istanbul, Issue (1/11), Winter 2020

23- Ahmed Youssef Kitan, The Turkish strategic vision towards the Syrian conflict: fixed goals and changing priorities, policy analysis, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Baghdad, September 2020

24- Sufyan Makhnaf, The Military Dimension in Turkish Foreign Policy: A Case Study of Syria (2011-2018), Madarat Political Magazine, Issue (5), June 2018

25- Mahmoud Hamdi, Negotiation Paths, Problems of Settlement in Syria, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue (208), April 2017.

26- Muhammad Zuhair Abdul Karim, The influence of the Kurdish variable on Turkish foreign policy towards Syria after 2011, Journal of Regional Studies, Center for Regional Studies, University of Mosul, Issue (46), October 2020

27- Nadia Saad El-Din, "Intervention in Northern Syria and Turkey's Regional Strategy," International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue (212), April 2018

28- Tariq Diab, The Spring of Peace: A Reading of Understandings and Implications, Political Reports, Egyptian Institute for Studies, Istanbul, October 30, 2019

29- Estimating a position, "Spring Shield": The battle to preserve the Turkish role in Syria, Al Jazeera Center for Studies, March 4, 2020

30- Al-Souria, Idlib, a year after the "Spring Shield": Sochi borders have not yet been drawn, date of publication 2/27/2021, date of viewing 5/16/2022, source available at the following link: https://www.alsouria.net /.

31- Baybars Can, Erdogan: Turkey is at the forefront of countries manufacturing drones and warships, Anatolia, p. 1, date of publication January 23, 2021, viewing date: March 5, 2022, source available at the following link: Al Jazeera Net, Turkish military industries.. How Ankara transformed from a state dependent on imports to a rising international power, pp. 1-2, publication date 12/17/2020, viewing date 1/16/2022, source available at the following link: https:// www.aljazeera.net/news/.

32- Trands Econmics, "Turkey Military Expenditure", 1/8/2020 , accessed on 12/5/2022, at: https://tradingeconomics.com/turkey/military-expenditure.

33- GFB Strength in Numbers, "2019 Military Strength Ranking", accessed on 12/5/2022, at: https://www.com globalfirepower.com/countries-listing.asp.

34- Soner Cagaptay, Turkey vs. the YPG: What's Next? Nov 16, 2021, accessed on 18/5/2022, at: https://www.washingtoninstitute.org/.